

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مترجمة)

العناوين:

- المسلمون في كشمير وأسام على بعد خطوة واحدة من الإبادة
- بريطانيا تصدر قانوناً يحظر المقاطعة ضد كيان يهود
- احتجاجات للمسلمين في الهند ضد قانون الجنسية الجديد

التفاصيل:

## المسلمون في كشمير وأسام على بعد خطوة واحدة من الإبادة

يوم الخميس 12 كانون أول/ديسمبر، أبرز غريغوري ستانتون في المؤتمر الصحفي بالكونغرس الأمريكي، وهو رئيس منظمة مراقبة الإبادة الجماعية، أن "المسلمين في كشمير وأسام" كانوا على بعد خطوة واحدة من الإبادة. وأوضح ستانتون: "من المؤكد أن الاستعدادات للإبادة الجماعية جارية في الهند". وأوضح أن "اضطهاد المسلمين في أسام وكشمير هي المرحلة التي تسبق الإبادة الجماعية مباشرة. المرحلة التالية هي الإبادة - هذا ما نسميه إبادة جماعية. وأعلن ستانتون أن نظام رئيس الوزراء ناريندرا مودي "لديه كل السمات المميزة للنظام النازي الأول"، مضيفاً أن "القومية تم أخذها إلى أقصى الحدود لتصبح فاشية ونازية".

## بريطانيا تصدر قانوناً يحظر المقاطعة ضد كيان يهود

بعد أيام قليلة من الفوز في الانتخابات العامة في بريطانيا، قال حزب المحافظين إنه سيستهدف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) التي تتجمع ضد كيان يهود. استلهمت حركة المقاطعة من الحملة الانتخابية التي استهدفت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ولها ثلاثة أهداف أساسية: إنهاء احتلال يهود فلسطين وتفكيك الجدار العازل غير القانوني والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، والمساواة الكاملة للمواطنين الفلسطينيين في كيان يهود، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في التمسك بها كما تنص عليها الأمم المتحدة. نما دعم الحركة بشكل هائل على مر السنين، بدعم من الحائز على جائزة نوبل للسلام والخبير في الكفاح المناهض للفصل العنصري في جنوب أفريقيا، رئيس الأساقفة ديزموند توتو الذي يدعم الحملة، من بين آخرين كثيرين. من المتوقع أن يدرج رئيس الوزراء جونسون اقتراح مكافحة BDS كأحد أولويات حكومته خلال خطاب الملكة. في الشهر الماضي، تضمن بيانه عن حزب المحافظين تعهداً بحظر المجالس المحلية من مقاطعة المنتجات من كيان يهود. وقال البيان "سنحظر على الهيئات العامة فرض مقاطعاتها المباشرة أو غير المباشرة أو حملات الاستثمار أو العقوبات ضد الدول الأجنبية".

## احتجاجات للمسلمين في الهند ضد قانون الجنسية الجديد

أصدرت الهند قانوناً يمنح الجنسية للأقليات الدينية - باستثناء المسلمين - من الدول المجاورة. يسمح قانون الجنسية الجديد، الذي كان تعديلاً للتشريع الصادر عام 1955، بمنح الجنسية الهندية للأقليات "المضطهدة" - مثل الهندوس والسيخ والبوذيين والجنيز والفارسيين والنصارى - من بنغلادش وأفغانستان وباكستان، لكنه لا يشير إلى المسلمين. وتمت الموافقة على التشريع من خلال البرلمان الهندي من حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي الحاكم وصدق عليه الرئيس رام ناث كوفيند في 12 كانون الأول/ديسمبر. وتقول أحزاب المعارضة إن القانون تمييزي لأنه يميز المسلمين في دولة علمانية رسمياً يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة. المسلمون يشكلون ما يقرب من 15 في المئة من السكان. ويشير النقاد إلى أن هذه الخطوة هي جزء من أجندة تفوق الهندوسية التي دفعتها حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي منذ توليها السلطة قبل حوالي ست سنوات. تم تنظيم العديد من الاحتجاجات ضد مشروع القانون مع العديد من الطلاب الذين اتخذوا إجراءات خاصة في الجامعة الملئية الإسلامية (JMI). لقد اشتعلت وسائل التواصل بأشرطة فيديو عن ضباط الشرطة الذين يستخدمون العصي وغيرهم من الأفراد المقربين وهم يضربون الرجال والنساء والأطفال بعنف.